مجلة الواحات للبحوث والدراسات
ELWAHAT Journal for Research and Studies
Available online at :https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2
316 –304 :(2022)2 العدد15 المجلد ISSN : 1112- 7163 E-ISSN: 2588-1892

دور السلطة الأبوية في ترسيخ العنف ضد المرأة في المجتمع التقليدي العربي

The Role Of Patriarchy In Perpetuating Violence Against Women In Traditional Arab Society

نتيجة جيماوي
جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، natija.djimaoui@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/14 تاريخ القبول: 2021/10/20 تاريخ النشر:2022/12/14

ملخص :

يعد العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية تخطت جميع الحدود والمجتمعات والثقافات ،إلا انها اكثر شيوعا في المجتمعات التقليدية ومنها مجتمعاتنا العربية التقليدية لهيمنة السلطة الذكورية والتي يطلق عليها بالمجتمعات الذكورية التي تعطي الحق والاولوية للذكر على الانثى نتيجة للعادات والتقاليد والمفاهيم المتجذرة فيها والتي تنظر الى المرأة نظرة ناقصة ودونية .

وفي دراستنا هده سنسلط الضوء على دور السلطة الابوية في صناعة العنف ضد المرأة في المجتمع التقليدي العربي.

كلمات دالة :سلطة أبوية.عنف ضد المرأة، مجتمع عربي تقليدي.

Abstract:

Violence Against Women Is A Global Phenomenon That Transcends All Borders, Societies And Cultures, But It Is More Common In Traditional Societies, Including Our Traditional Arab Societies, For The Hegemony Of Male Authority, Which Is Called Male Societies That Give The Right And Priority To The Male Over The Female As A Result Of The Customs, Traditions And Concepts Rooted In Them And Which View Women As Incomplete Inferiority. In Our Study, We Will Shed Light On The Role Of Patriarchy In The Manufacture Of Violence Against Women In The Traditional Arab Society.

Key Words: Patriarchy; Violence Against Women; Traditional Arab Society.

المؤلف المرسل: نتيجة جيماوي: djnatidja@gmail.com

مقدمة:

إن صعوبة وضعية المرأة وتعقد إشكاليتها يدفعان المرء إلى مهمة طرحهما للدراسة والبحث والتفكيك والنقد والكيفية التي يتم فيها معالجة هذه الإشكالية للخروج من هذه الدائرة المغلقة وكسر قيودها التي خلفتها عصور الظلام والتخلف،في مجتمع له أعرافه وتقاليده وقيمة الأبوية العريقة التي حددت مكانة كل من الرجل والمرأة ودورهما في العائلة والمجتمع والسلطة من خلال تقسيم العمل الاجتماعي المرتبط بأسلوب الإنتاج وأدواته الاجتماعية،التي فرضت على المرأة أيديولوجيا تقوم على عدم المساواة بين الجنسين،وجعلت من المرأة واحدا من اثنين: إما أما ولودة وزوجة مطيعة لا تخرج من دارها ولا تقصر في خدمة زوجها ورعاية أطفالها،وإما جسدا أنثويا وأداة للإغراء والغواية. وهو ادعاء شائع أدى إلى اعتبار المرأة أدنى من الرجل،وهو ما يبرز جعلها تحت وصاية الرجل.

ولكن ثمة حقيقة سوسيولوجية هامة هي أنه بالرغم من الفروق والقدرات والخصائص البيولوجية بين الرجل والمرأة،فإننا لا نستطيع أن نفصل نشاط كل منهما عن الأخر لأن كل منها يكمل الآخر ويتممه في وحدة طبيعية وخلية اجتماعية التي تنتج الحياة،تجعل من الرجل والمرأة،كل حسب وظيفته وقدراته وخصائصه،كلا متكاملا يمكن الاستغناء عن جزء منه دون الآخر،لأن الحياة لا تستديم إلا بوحدتهما.

والحال،أن الواقع الاجتماعي يؤكد على أن المجتمع في الشرق والغرب هو مجتمع أبوي_ ذكوري،أي أن المسيطرين على شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية هم الرجال وليس النساء. وبالرغم من تقسيم العمل الطبيعي- الاجتماعي بين الجنسين حسب وظائف كل منهما،فإن التفاوت الواسع بينهما هو حقيقة هامة،هي أن المرأة ضحية المجتمع الأبوي- الذكوري الذي قنن قيما وأعرافا ومفاهيم تحط من قيمة المرأة وتجعلها في مكانة أدنى من الرجل درجة،وحتى الآن لم تتح فرصة كافية أمام المرأة للقيام بدورها المفروض أن تقوم به كند للرجل،وبالتالي الرفع من شأنها واحترامها كإنسان كامل مثل الرجل،كذلك الاعتراف بحقوقها على المستويين النظري والتطبيقي،ومن خلالها سنتطرق في هذا العرض إلى مزايا السلطة الأبوية والمجتمع التقليدي وواقع المرأة به كما سنتعرض إلى المرأة كمحل للعنف في المجتمعات التقليدية. وفي الأخير التطرق لآثار التحديث على ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع.

أولا: السلطة الأبوية في المجتمعات التقليدية:

إن النظام الأبوي هو بنية اجتماعيةوسيكولوجية متميزة تطبع العائلة والقبيلة والسلطة والمجتمع وتكون علاقة هرميةتراتبية تقوم على التسلط والخضوع اللاعقلاني الذي يتعارض مع قيم المجتمع المدنيواحترام حقوق الإنسان نتج عن شروط وظروف تاريخية واجتماعية وثقافية وعبر سلسلة منالمراحل التاريخية والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية المترابطة فيما بينها حيثترتبط كل مرحلة منها بمرحلة انتقالية تسبقها حتى تصل إلى مرحلة النظام "الأبويالحديث"،ومن الناحية البنيوية فالنظام الأبوييتكون من طرائق التفكير والعمل والسلوك ويرتبط بنمط معين من التنظيم الاجتماعيوالاقتصادي التقليدي ما قبل الرأسمالية. وهو يتخذ من المجتمع العربي شكلا نوعيامتميزا يقابل المجتمع الحديث،من خصائصه قابليته على الاستمرار وعلى مقاومة التغيروالمحافظة على القيم والأعراف التقليدية القديمة.

وعلى الصعيد الاجتماعي يهيمن النظام الأبوي على العلاقات الاجتماعيةوالاقتصادية والسياسية التي تغلب عليها الانتماءات القبلية والطائفية والمحلية،لانالمجتمع الأبوي هو نوع من المجتمعات التقليدية التي تسودها أنماط من القيم والسلوكوأشكال متميزة من التنظيم.

وهو يشكل بذلك بنية نوعية متميزة تتخذ إشكالا مختلفة من بينها بنية المجتمع الأبوي العربي،الذي هو أكثر أبوية من غيره من المجتمعات واشد تقليدية وأكثر محاصرة لشخصية الفردوثقافته وترسيخا لقيمه وأعرافه الاجتماعية التقليدية وتهميشا للمرأة واستلابالشخصيتها.

إن طبيعة العلاقات الاجتماعية تعاونية كانت أو صراعية داخل المجتمعات الأبوية هي قائمة بين الرجال فقط،وأن أي نشاط لا يبدو ممارسا إلا من طرفهم أما المرأة،فهي مقصاة وتفتقد إلى المكانة والدور في المجتمع (حمداوي، 2004، ص 89)

، عنف فاضح هو هذا المخيال الأبوي الذي يميز الرابطة الاجتماعية بصورة قوية،منتجا للمعايير أو صائغا للقواعد أو موجها للسلوكات الفردية والجماعية. إنه يضع الفرد في خط نسب أبوي صاعد إلى أزمنة غابرة،وموجه إلى إعادة إنتاج نفسه حتى نهاية الأعمار. أنه يتبين حول المسلمة التي مفادها أن المجتمع عبارة عن جماعة من الرجال يتبادلون النساء الإعادة إنتاج أنفسهم ونقل أسمائهم إلى الخلف لكي يضمنون استمرار ذاكرتهم(حمداوي، 2004، ص 90)ولتعزيز ثقافته الأبوية،فإن المجتمع التقليدي يسخر المعايير الدينية ويصبغ الطابع المقدس على الرابطة الاجتماعية حتى تبقى متمركزة حول القرابة الأبوية وحتى لا تتشكل لدى الفرد حياة خاصة تحرره من الجماعة

بوصفه شخصية قانونية مستقلة. (حمداوي، 2004، ص 90)

ثانيا: مكانة المرأة في الأسرة التقليدية:

إن المجتمع التقليدي مجتمع قائم بالرجال وقرار كل شيء يعود إليهم أما المرأة فإنها عنصر ثانوي داخل الأسرة،التي تجد تمثيلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الأب وحده،بوصفه شخصيتها المعنوية. إن مكانة المرأة،وإن وجدت،فهي دونية،تتحسن أو تسوء تماشيا مع مراحل الأسرة الحياتية.

ولقد بلغت درجة الفصل بين عالم الرجال وعالم النساء في بعض الأوساط التقليدية لدرجة أنه وضعت قواعد عرفية ترسم الحدود التي ينبغي على النساء عدم تجاوزها.(khellil، 1984، 14p) وتتجسد بعض هذه الحدود في الالتزام اتجاه الغرباء عند اتصالهم أو مناداتهم في بيوتهم من الباب الرئيسي. فإذا وجد الآباء في منازلهم خرجوا إليهم،وإن لم يوجدوا خاطبتهم النساء من وراء الأبواب واستمعن إلى طلباتهم أو بعثن إليهم أحد الأطفال يتلقى منهم سبب زيارتهم لإبلاغها للرجال بمجرد عودتهم.(khellil، 1984، p 37).

ولكن هذا الفصل بين الأجناس والأعمال لا ينبغي النظر إليه في صورته المطلقة،طالما أن للمرأة فرصا للخروج ولو بضوابط معينة،حيث تقاسم المرأة مع الرجل دوره الأداتي جزئيا يتطلب منها الدخول في المجال المخصص للرجال،مثل: جمع الحطب والغلة وجلب المياه ....،ومهما اعتبر الحقل امتدادا للسكن ويشكل معه ملكية العائلة التي لها استقلاليتها وقدسيتها،فإنه مجال مفتوح يعارض الوسط المغلق للسكن وتعارض النشاطات الممارسة فيه الحركات المطردة للأشغال المنزلية،إن مقاسمة المرأة الرجل دوره الأداتي لم يشفع لها من الإقصاء الاجتماعي ولم يزد الثقافة الأبوية إلا تعزيزا. وبالرغم مما تقوم به من أشغال خارج البيت والتي تعتبر امتدادا لدورها الأساسي فهي تستتبع بعدم الاعتراف،مما لا يدع مجالا للشك في أن المرأة لا تستمد مكانتها الخاصة من مسؤولياتها ومشاركتها في العمل الإنتاجي بل من كونها أما أو ابنة أو أختا تعطي أكثر بكثير مما تأخذ(بركات، 1981، ص 56-57). هذا الإقصاء الاجتماعي يؤكد العنف الممارس عليها جسديا ومعنويا،حيث أن المرأة لم تكن واقعة تحت الحماية وتابعة للرجل في هذا المجال وفي مجالات أخرى وذات وضعية دونية،إلا لعوزها الاقتصادي وحرمانها من مسؤوليات عمل الرجل فائق جهده للاستئثار بها،فهي مجردة من حقها في تحمل مسؤوليات الجهاد والسعي وتأمين الرزق والنهوض بأعباء المجتمع(بركات، 1981، ص 55).

يركز بعض الباحثين على المسائل المتعلقة بالوعي الاجتماعي فيوجهون الاتهام إلى تخلف الرجل العربي عن ركب الحضارة الإنسانية واستمراره في اضطهاد زوجته أو ابنته أو أخته،ومنعها من العمل خارج المنزل أو المشاركة في الحياة العامة بحجة المحافظة على الشرف والأخلاق عن طريق منع الاختلاط بين النساء والرجال.

كما يرى بعض الباحثين أن العادات والتقاليد والأعراف في مجتمعنا العربي،والإسلامي خاصة،هي التي تقف عائقا في وجه تحرر المرأة،ومساهمتها في مسيرة التقدم الاجتماعي،وبهذا ممارسة شتى أنواع العنف عليها حيث يؤكد هؤلاء على أن هذه العادات والتقاليد هي من خصائص الثابتة للمجتمع العربي الإسلامي وأن من العبث محاربتها،فالمرأة مكانها البيت والرجل مكانه العمل خارج البيت... ولكن تأتي فئة أخرى منهم للرد على هذه الادعاءات،لتؤكد من المنظور ذاته أن عمل المرأة وتعلمها ومشاركتها للرجل في النشاطات المختلفة لا تتناقص مع عاداتنا وتقاليدنا الأصلية،وأن العناصر السلبية من هذه العادات والتقاليد هي عناصر دخيلة يجب محاربتها والتغلب عليها لتعود المرأة إلى المكان الذي كانت تتبوؤه في العهود الغابرة.

والواقع أن كل العوامل المذكورة (اضطهاد الرجل للمرأة،العادات والتقاليد،التخلف عن ركب الحضارة الإنسانية....) تلعب أدوارا في تكريس الوضع المتدني للمرأة في السلم الاجتماعي،وفي عرقلة مساهمتها في تنمية المجتمعات العربية وتقدمها،ويتفاوت تأثير كل منها حسب درجة تطور كل بلد وخصائصه الذاتية(زكريا، 1999، ص 222-223).

ثالثا – العنف ضد المرأة في المجتمع:

والعنف عموما هو سلوك يؤدي الى الحاق الأذى بالآخر سواءا أذى جسماني او عقلي او نفسي (هيفاء، 2012، ص 23).

ويشير الى أي شكل من اشكال الأفعال العنيفة التي تمارس بشكل متعمد او غير متعمد اتجاه المرأة ، مثل الكراهية والدونية القائمة على النوع الاجتماعي .

وقد عرف العنف ضد المرأة في المؤتمر العالمي الرابع في بيكين عام1995 على انه" أي عنف مرتبط بنوع الجنس يؤدي على الأرجح الى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال ، والحرمان من الحرية قسرا أو تعسفا سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة " (هيفاء، 2012، ص23).

ويعد العنف ضد المرأة أحدأكثر أشكال انتهاك حقوق الإنسان منهجية وانتشارا. إنه متجذر في الهياكل الاجتماعية الجنسية وليس في الأفعال الفردية والمعزولة، يؤثر هذا العنف على جميع النساء، بغض النظر عن سنهن ووضعهن الاجتماعي والاقتصادي ومستوى تعليمهن في أي منطقة بالعالم ، ويتجلى في جميع المجتمعات ويشكل عقبة رئيسية أمام القضاء على عدم المساواة بين الجنسين والتمييزضد المرأة في جميع أنحاءالعالم (Déclaration sur l'élimination de la violence contre les femmes, Résolution 48/104 ،2006).

رابعا– أشكال العنف ضد المرأة:

1 – العنف الجسدي: وهو الأكثر وضوحا ،ويتمثل فالضرب باليد او بآلة حادة ،الصفع ،الدفع ،الخنق،القذف بأشياء،الحرق ،استعمال الأسلحة النارية او البيضاء ،او أي فعل ينجم عنه اذى(وفاء جعفر،ص 6).

2 – العنف النفسي: وهو اذى نفسي او لفضي ينجر يهدف الى الحاق الضرر المعنوي والعقلي او العاطفي ،ويتمثل في التهديد بالتعذيب او الاعتداء ،الهجوم اللفضي ،الترهيب ،الاحتجاز (ريحاني، 2010، ص48).

3 –العنف الجنسي:غالبا مايقع في طي الكتمان خوفا من الفضيحة ويشمل التحرش الجنسي ، الاغتصاب .ختان الاناث(أبوغزالة، 2012، ص 48).

4 – العنف الاقتصادي: ويشمل حرمان المرأة من فرص العمل والحصول على المال ،منحها القليل من المال الذي لا يلبي متطلباتها ،كما يعد حرمان المرأة من التعليم عرقلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع باعتبار المرأة جزء منه وبالتالي عدم تمكينها من الحصول على وظائف هامة ورواتب مرتفعة.

وحسب المنظمة العالمية للصحة مكتب النساء حسب احصائيات سنة 2013 نجد ان اكثر من واحدة من ثلاث نساء (35,6%) على مستوى العالم اشارت الى تعرضها للعنف الجسدي او الجنسي من شريك او من غير شريك في وقت من اوقات حياتهم بشكل عام ,وان 38% من جرائم القتل ضد النساء يرتكبها شركاؤهن.وتبين أن 42% من النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي او الاعتداء الجنسي من طرف شركائن لديهن تقارير صدمات وإصابات مؤكدة ،و ان 7,2% من النساء البالغات تعرضن للإيذاء الجنسي من قبل شريك (SANTE، 2013).

شكل رقم (1) يوضح **العنف ضد المرأة حسب مراحل الحياة**

المرحلة	نوع العنف
ماقبل الولادة	الاجهاض حسب الجنس. النتائج والتبعات على الجنين جراءالضرب الذي تعرضت له المرأة اثناء فترة الحمل.
الطفولة المبكرة	الرضع الاناث وما يتعرضن له من وحشية بدنية وجنسية ونفسية
الطفولة (الفتيات)	الزواج المبكر ،تشويه جنسي ،وحشية جسدية ،جنسية ،ونفسية ،زنا المحارم ،بغاء الاطفال ،والمواد الاباحية.
المراهقة والرشد	الهجمات بالحمض ،والاغتصاب ،الجنس عن طريق الابتزاز ،زنا المحارم ،القيود الجنسية في محيط العمل ،المواد الاباحية القسرية ،العنف والاغتصاب الزوجي ،سوء المعاملة ،القتل من قبل الشريك ،القسوة المعنوية ،الاستغلال الجنسي للمرأة المعاقة ،الحمل القسري....
العمر الثالث	الانتحار القسري للنساء الارامل لأسباب مالية ،العنف الجنسي والجسدي والنفسي.

المصدر: ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE (2013) ;SERIA DE L INFORMATION SUR LA SANTE SEXUELLE ET REPRODUCTIVE ET LES DROIS ASSOCIES ; LA VIOLENCE CONTRE LES FEMMES .

خامسا: المرأة والعنف في المجتمعات التقليدية:

يتخذ العنف اتجاه المرأة نوعين عنف داخل الاسرة ويسمى بالعنف الاسري وعنف مجتمعي يشمل الاختطاف السرقة ،الاغتصاب... ،ويعد العنف الاسري من أكثر أنواع العنف شيوعا ضد المرأة او الانثى بصفة عامة سواء كانت طفلة او امرأة ،ابنة او زوجة او اخت ،هذه الظاهرة تكتسي بعدا عالميا بتخطيها جميع الحدود الثقافية والدينية والعرقية لتشمل جميع المجتمعات التقليدية منها والحضرية المتقدمة والمتخلفة.

ان العنف ضد المرأة مرتبط بمكانتها في المجتمع ،حيث يلاحظ ان العنف ضد المرأة يرتفع في المجتمعات الريفية والتقليدية اذ يكثر فيها النساء غير المتعلمات والماكثات بالبيت ،و ترتفع النظرة الدونية للمرأة والتي ترسخت من عمق العادات والتقاليد والتفسيرات الخاطئة لبعض النصوص الدينية في اباحة تعنيف وضرب المرأة ،بالإضافة الى وجود الاسر الكبيرة التي تنتظم في اطار عشائري يجمعها مع بقية الاسر فتقل فيها الحريات الفردية (أبوغزالة،2012، صفحة 17).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن عدد كبير من الثقافات تتقبل العنف ضد المرأة وتساهم في استمراره وخاصة المجتمعات التي يسود فيها النظام الأبوي أو السلطة الأبوية ،والتي تسمى بالمجتمعات الذكورية التي تعطي أهمية للذكر وتمنحه الهيمنة والسيطرة الاسرية حيث تعطى هذه الثقافات الرجل الحق في الهيمنة على زوجته ويعتبر هذا حق من حقوق الزوج على زوجته وأطفاله ،فهي تعطي الرجل الحق في معاقبة زوجته إذا عصت أمره أو خالفت رأيه ،أو تأخرت عن تلبية حاجات وطلباته ،أو رفضت ممارسة الجنس معه ،وكثيرا ما يعامل العنف الأسري عامة والعنف ضد المرأة خاصة على أنه من الأمور الأسرية الشخصية والخاصة التي لا يجوز التدخل فيها وأنه من المسائل التي لا يجوز التحدث عنها والبوح بها ،وأنها مسألة من خصوصيات الأسرة يصعب النفاذ إليها ،ومن ثم دراستها إذ أن التفاعلات السلبية العديدة التي تجري في محيط الأسرة ومن بينها العنف تتم خلف الأبواب المغلقة بعيدا عن أعين الجيران والأصدقاء ،ويحرص جميع الأطراف فيها على جعل ما حدث في طي الكتمان حتى لا يكون موضوعا لأحاديث الآخرين ،فالأسرة مكان مقدس وليس لأي فرد الحق في التدخل في حياة أفرادها ،فهذا المكان المقدس له حرمته المصانة التي لا يجوز انتهاكها ،وربما يرجع ذلك إلى النظام الأبوي القائم في المجتمع الذي بموجبه تكون السلطة في يد الرجل بلا منازع ويخضع باقي أفراد الأسرة لسلطته ،وهكذا يعد العنف داخل الأسرة موضوعا من الممنوع الحديث عنه مع الغرباء. وكما اشرنا سابقا الى أن امرأة من كل ثلاث نساء على الأقل في العالم تتعرض للعنف بشكل أو بآخر وعلى هذا فإن أغلب ضحايا العنف الأسري هم من النساء ،وأن هؤلاء الضحايا غير قادرات على الاحتجاج أو ترك المنزل لخوفهن من تهديدات المعتدي لهن ،أو لأنهن معتمدات اقتصاديا على أزواجهن أو لأن أسرهن سوف تفرض عليهن العودة إلى منزل الزوجية ،إضافة إلى صعوبة مفارقة الأطفال وتعريضهم للتشرد ،غالبا لا يبلغ عن حالات العنف الموجهة ضد المرأة ولا سيما اغتصاب البنات تجنبا للفضيحة رغم الآثار التي يتركها العنف على الجوانب النفسية والجسمية والاجتماعية على المرأة وبالتالي على أسرتها وعلى المجتمع ككل(شرابي، 1987، ص 36).

ولا يقتصر شكل العنف ضد المرأة في المجتمعات الريفية والتقليدية على الأذى والضرر الجسمي وحده فحسب وإنما يتسع ليشمل كل من الإساءة الجسمية والنفسية والاقتصادية والتربوية ،وتشير البحوث إلى أن ضرب الرجل للمرأة ناتج عن وجود اعتقادات وأفكار خاطئة لدى الرجل واتجاهات سلبية نحو المرأة وأيا كانت المبررات فهذا السلوك مرفوض لما يترتب على هذا السلوك

الخاطئ من أثار سلبية على الأجيال ،لأن الأجيال التالية تمارس أيضا ما تشاهده وبذلك تستمر دورة العنف وتنتقل من جيل إلى جيل آخر،ولقد آن الأوان للتخلص من مثل هذه المفاهيم والاعتقادات الخاطئة المرتبطة بالعنف ضد المرأة.

وفي الواقع أن إيذاء وضرب الرجل للمرأة تكمن وراءه أسباب عدة من أبرزها أن الرجل يتمتع بالسلطة والقوة وبما أنه السيد فإنه يعتبر المرأة من ممتلكاته وله الحق في التصرف فيها كيفما شاء ،فإساءة معاملة المرأة ظاهرة قديمة موجودة تاريخيا في المجتمع الأبوي ويحدث ذلك عندما يهدد الرجل المرأة أو يؤذيها وذلك لتحقيق القوة والتحكم في سلوك المرأة.

تحتل المرأة في الأسرة الأبوية التقليدية ،وضمن العلاقات القرابية كما ذكرنا سابقا وضعية دونية ،حتى أنها لا تستطيع أن تزعم أن عائلتها أو البيئة التي ولدت فيها قد أرادتها وقبلتها وأحبتها واعترفت بها واعتبرت وجودها مفيدا(بركات، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 100).ذلك أن المرأة منذ ولادتها تواجه مجتمعا رافضا لوجودها ،يلقاها حزينا وغير مرغوب فيها ،يمارس من خلال رفضه لها عنفه على كل أنثى مدركة ،إذا لا يترك لديها مجالا للشك في أنها ،هي الأخرى ،قوبلت بالرفض حين ولدت وأنها لا تزال عنصرا منبوذا. وبعبارة أخرى ،إذا كانت الصبية الحديثة الولادة لا تعي ما يواجهها من رفض ،ولا ما يقع عليها من عنف رمزي ،فإن الذي يتحمل عبئ ذلك هو كل أنثى بلغت سن الإدراك ،فهي تنتسب إلى عالمها الأنثوي حيث تهيؤها النساء إلى دورها التعبيري ،ويحددن وجودها ضمن علاقة مع الأشياء والناس ويتطلب منها التصرف بعناية ولطف وليونة. ومثال ذلك أنها في ممارستها نشاطها المنزلي تتعامل مع الأواني الفخارية السهلة الانكسار ومع الفرش والألبسة السهلة التمزق أو الاحتراق ومع مشتقات الحيوان السهلة التغير الطعم أو الكسر أو الفساد (الزبدة ،الحليب ،البيض...).

وبهذا نجد أن المرأة تمارس كافة أدوارها داخل مجال يعمه العنف هو الآخر ،طالما أنه يحصر الحركة أثناء العمل المنزلي في نطاق العناية والليونة واللطف وتقيد الحرية في نطاق الأقسام المغلقة للمجال والوظائف المرتبطة بها (المطبخ والحوش وغرفة النوم...).

وهو مجال يحقق بانغلاقه وبتبعية وظائفه الاعتزال الخاضع للخوف من الرجال ،وبهذا فإن المرأة منذ نعومة أظافرها تخضع لضوابط تجعل منها موضعا للعنف أكثر منها طرفا فاعلا فيه ،تمارسه بدرجة ما ،وبدرجة ما أخرى يقع عليها. ومما يعزز وقع العنف عليها أنها تلقن قيما تؤكد على كونها كائنا ضعيفا هش البنية ،سريع العطب ،يحقق العنف عليها آثاره بشكل أكيد.

لذلك فإن قيمة المرأة تحددها الثقافة الأبوية لا الطبيعة فتهمل فيها الرغبات والميول والمذاهب والأفكار ،لتختزلها في كائن يتأكد وجوده حين يراد له لا حين يريد في هذا الإطار يدخل حق الجبر الذي يمارسه الأب على ابنته عند طلبها للزواج ،دون السؤال عن رأيها ،مقرنا رضاها بسكوتها ،مستبعدا منها كل معارضة أو احتجاج. صحيح أن الزواج في المجتمع التقليدي علاقة تخص عائلتي الزوجين لا هذين وحدهما ،وأن الفتى مثل الفتاة يتولى أبوه أمر زواجه ويختار له ،بدلا منه على هذا الأساس ،فإن حق الاختيار لا تنتزعه السلطة الأبوية من الفتى بقدر ما تنتزعه من الفتاة ،وأن هذا الانتزاع وهذا الحرمان من ممارسة حق الاختيار لا يمارس كعنف على الفتى بقدر ما يمارس على الفتاة ،باستخدام كل الوسائل التي توفرها التقاليد والأحكام الشرعية لتعزيز السلطة الأبوية وجعلها ذات مصداقية.

ومثلما يباشر الأب حقه على ابنته في الجبر يمارس عليها هذا الحق أعمامها بعد موته وكما تحرم المرأة من حقها في الاختيار أو أخذ القرار ،فإنها تحرم من حقها في ملكية الأرض وتوارثها. حرمانا يصور مدى العنف الذي تكون المرأة محلا له في العائلة تحت سلطة أبيها أو أخيه أو زوجها أو إخوة هذا الأخير.

أما في علاقة الزوج بزوجته ،فإن العنف الواقع على المرأة يأخذ شكل اللامبالاة في أبسط صورة ويعايش علنيا كل يوم حيث توجب الثقافة الأبوية على المرأة خشية زوجها والامتثال لإرادته تماما مثلما أوجبت من قبل خشيتها لأبيها والخضوع لسلطته من هنا محدودية العلاقة بين نساء الأسرة ورجالها ،وقلة الحديث بينهم وجعل تبادله محصورا في الضرورة المطلقة. فإذا أبدى سلوك المرأة حديثها بعض المودة والحميمية تجاه الرجال ،فإن ذلك يجعلها محكوما عليها بالإباحية والافتقاد إلى الميزات الضرورية لتأسيس أسرة والحفاظ على شرف الزوج وتربية الأولاد على المبادئ الأخلاقية وعلى العموم ،فإن علاقة الرجل بإخوته ،وأخواته وآبائه أي أقاربه من الدرجة الأولى ،أهم وأسبق من علاقته بزوجته. لهذا فإنه في حالة النزاع ،لا يأخذ الزوج أبدا موقفا مع زوجته بل غالبا ما يأخذ موقفا ضدها مع أمه أو إخوته وذلك بتوبيخها أو زجرها أو ضربها ما دام الضرب حقا له عليها إن توازن العائلة مضمون مادام الرجل في مأمن من تأثير زوجته عليه ،لا تعاني النساء ،إذن كلهن من وطأة القيم الأبوية ،طالما أن هناك (امرأة) واحدة تستفيد وهي أم الأطفال الذكور البالغين لتمارس هذه الأخير العنف والسلطة على زوجات الأبناء.

من بين مظاهر العنف الممارس ضد الاناث في مجتمعاتنا العربية التقليدية هو الزواج المبكر او

مايسمى بزواج الأطفال ،وكذا ختانهن في بعض المجتمعات كمصر وذلك لإضعاف الرغبة الجنسية عندهن خوفا من ارتكاب الزنا وهذا الامر يؤدي الى تشويه الجهاز التناسلي .كذلك اجبار النساء على البغاء او التسول واستغلالهن جنسيا.

سادسا: آثار التحديث على ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية:

إن أفعال العنف الأسري ومنه الممارس ضد المرأة والذي عرفته معظم المجتمعات قد تكون من بين الظواهر المرتبطة بالنمو الحضري من جهة ،وبالتغير في الدور الاجتماعي للأسر الناتج عن تحولها نحو الحداثة من جهة أخرى(مصطفى، 1997، ص 6-7). حيث أن عملية التحديث صاحبتها عدة تغيرات منها تحول نسبة عالية من السكان نحو المراكز الحضرية التي نمت بسرعة مذهلة كما أن عددا من الظواهر الاجتماعية نمت هي الأخرى مع نمو هذه المراكز ،حيث أن بعض هذه الظواهر إيجابي ،وبعضها الآخر سلبي ومن بين الظواهر التي قد تحمل الكثير من الخصائص السلبية والتي تتصل بهذا الموضوع التغير الكبير الذي حدث في محيط الأسرة الحضرية ويشمل مختلف خصائصها ابتداء من الكيفية التي تؤسس بها وحجمها إلى مختلف الأدوار الاجتماعية التي تتولاها فالعائلة والأسرة العربية الحضرية تختلفان كثيرا عن تلك التي كانت سائدة في السابق ،فنسبة كبيرة من الأسر العربية أصبحت نووية ،ومستقلة بنفسها اقتصاديا واجتماعيا ،تتعامل مع ما يقابلها من مشكلات بوسائل حديثة.

لقد حمل التحديث معه الكثير من القيم من المعايير والأهداف الجديدة مثل التأكيد على النجاح المادي ،وارتفاع مستوى التطلعات ،وتوسع مجال الوسائل التي تقود إلى الأهداف...إلخ ،إلا أن هذه جميعها هي في نفس الوقت من بين العوامل التي تساهم في رفع درجة التوترات العصبية عند الفرد ،والتي تعد بدورها مصدرا لكثير من المشكلات الاجتماعية وقد تكون جرائم العنف من أهم هذه الأنماط التي أخذت تنمو في كل اتجاه داخل المجتمع ،كما أن تأثير التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي ارتبطت بقوة مبتكرات القرن التاسع عشر التي استبدلت الوسيلة اليدوية بآلات القوى. ومع نمو الوسائل الحديثة وتقدمها ومع نمو تطبيقاتها أخذت تنتزع من الأسرة وظائفها الاقتصادية شيئا فشيئا ،وهي بفعلها ذلك قد أثرت بعمق في صفة الأسرة ودلالتها الاجتماعية كلها ،كما أخرجت كلا من العمل والعمال بصورة متزايدة خارج نطاق المنزل. وفوق ذلك فقد جذبت أعدادا ضخمة من النساء إلى الورش والمصانع والكاتب أكثر من أي وقت مضى. وحطمت المبدأ العتيق- الرجل للحقل والمرأة للبيت ،وأعطت للزوجات وللبنات بعض القدرة على

الكسب المستقل عن حكم الأزواج أو الآباء. ولأول مرة في التاريخ الحديث يبدأ عمل النساء في التخصص مثل عمل الرجل بدلا من التكريس أنفسهن لأعمال البيت المختلفة(بيدج، 1971، ص 482-484).، وبهذا تفتحها على المجتمع الحضري بمختلف مجالاته الحديثة.

إن المجتمع الأبوي السلطوي ونتيجة خبرته الطويلة في القمع ،اكتسب قدرة كبيرة على تغليف أهدافه ومراميه بمظاهر الحداثة ،بحيث لا يتوقف عن الحديث على الديمقراطية وحقوق الإنسان في نفس الوقت الذي لا يتخلى في الواقع عن نزعته الاستبدادية وعن انتهاكاته لكرامة المرأة وحقوقها ،وإذا كانت عملية التغيير تتداخل فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ،إلا أن القضايا التي يجب أن تتمحور عليها هذه العملية هي إعادة النظر على أسس موضوعية واعتماد المنهج النقدي ،في معالجة قضية المرأة والاضطهاد الممارس عليها وموقفنا إزائها ،وإذا استطعنا دفع المجتمع إلى تبني موقف عقلاني اتجاه هذه الظاهرة يقوم على مبادئ العدل والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية فإننا نكون قد وفرنا الشرط الرئيسي لتفكيك المجتمع الأبوي السلطوي وانهياره ليحل محله مجتمع الحرية والعدالة وحقوق الإنسان ،والتطورات التي يشهدها المجتمع العربي الآن ،لا سيما في المجال الإعلامي والثقافي ،من شأنها تسليط الضوء على سلبيات المجتمع الأبوي السلطوي وإبراز دوره اللاإنساني وممارساته اللاأخلاقية وخاصة ضد المرأة وبالتالي توفير المناخ الملائم لتغييره وتجاوزه.

وتشير الاحصائيات في الدول العربية ان نسبة العنف ضد المرأة مازالت مرتفعة اذ تجاوزت 70% كما ان 37% منهن تعرضن للعنف الجسدي او الجنسي لمرة واحدة على الأقل في حياتهن(وفاء جعفر، ص 7). ففي الجزائر مثلا كشفت تقارير الشرطة لعام 2016 حدوث 5880 حالة عنف جسدي ضد المرأة و194 حالة من سوء المعاملة ،و224 حالة من العنف الجنسي (العربية، 2016، صفحة 38).

خاتمة:

من خلال هذا العرض يكشف النظام الأبوي وجهه الاستبدادي القمعي إزاء المرأة حيث هذه الأخيرة في هذا المجتمع التقليدي والعنف الممارس عليها في أنها كانت خلال آلاف السنين ،تشغل مكانة أدنى من مكانة الرجل على الرغم من أنها تلعب أدوارا اجتماعية لا تقل أهمية عن الأدوار التي يلعبها الرجل ،وعلى الرغم من التحسن الكبير في وضع المرأة في جميع أنحاء العالم منذ بدء الثورة الصناعية وما رافقها من ثورات سياسية واجتماعية وثقافة ،وبخاصة الانجازات الكبيرة التي تحققت مع ظهور النظم الديمقراطية والنظم الاشتراكية ،والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونضال

المنظمات النسائية من أجل حقوق المرأة.... إلا أن مشكلة المرأة ما تزال قائمة في أغلب المجتمعات التقليدية في أنحاء العالم.

قائمة المراجع:

élimination de la violence contre les femmes, Résolution ’Déclaration sur l . ONU’Assemblée générale de l’de l .(2006) .48/104
.paris: Ed.lharattan .le kabylie ou lancetre sacrivie .(1984) .m khellil
SERIA DE L .(2013) ،ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE INFORMATION SUR LA SANTE SEXUELLE ET REPRODUCTIVE ET . LES DROIS ASSOCIES. LA VIOLENCE CONTRE LES FEMMES

أبة غزالة وأخرون هيفاء. (2012). اطار العمل العربي لحماية المرأة من العنف. القاهرة، مصر: منظمة المرأة العربية .

الزهرة ريحاني. (جامعة محمد خيضر بسكرة, 2010). العنف الاسري ضد المرأة وعلاقته بالاضطرابات السيكو سوماتية–دراسة مقارنة بين النساء المعنفات وغير المعنفات. رسالة ماجستير في علم النس المرضي الاجتماعي

تقرير سنوي صادر عن منظمة المرأة العربية. (2016). المرأة العربية تمكين _إنجازات_تحديات، . المكتبة الالكترونية للمرأة العربية .

جعفر المهداوي وفاء وأخرون. الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي (2018–2030) ،دائرة تمكين المرأة العراقية. العراق: صندوق الامم المتحدة للسكان.

حليم بركات. (ديسمبر, مركز دراسات الوحدة العربية). النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية ،في المستقبل العربي. الصفحات 57–56.

خضر زكريا. (1999). المرأة العربية ،دراسات في المجتمع العربي المعاصر. دمشق: دار الأهالي.

ر.م ماكيفر تشارلز بيدج. (1971). المجتمع. (السيد محمد وفؤاد وأخرون العزاوي، المترجمون) القاهرة : مؤسسة فرنكلن للطباعة والنشر .

عمر التير مصطفى. (1997). العنف العائلي . أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

محمد حمداوي. (2004). وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة داخل المجتمع الجزائري التقليدي دفاتر إنسانيات. (01).

هشام شرابي. (1987). البنية البطركية ،بحث في المجتمع العربي المعاصر . بيروت: دار الطليعة.

هيفاء أبوغزالة. (2013). برنامج تدريب مدربين حول مناهضة العنف ضد المرأة،البرنامج التدريبي. القاهرة: منظمة المرأة العربية .